إضفاء الكونية على نظم الحياة السودانية
الفترة من (2005 حتى سبتمبر 2021م)

السيد سنين موسي مادبو
أستاذ مساعد / كلية الدراسات التنموية / جامعة الضعين
السودان

الملخص

إن التحول من القومية إلى الكونية[1]، لسائر بلدان العالم يعتبر ضرورة لمعايشة البلدان المصدرة للكونية والخروج بأقل الخسائر الناتجة عن تلك التحولات.

أما التحولات التي تمت في السودان، تختلف كثيراً عن بلدان العالم الأخرى. وإن بداية التحولات من القومية إلى الكونية في السودان، لم تكن من باب خيار اللحاق بقطار الكونية، لفوائدها ومزاياها المتفردة. بل كان نتيجة لليَ ذراع الحكومة السودانية في ذاك الوقت، بموجب العقوبات والقرارات الصادرة من المؤسسة الدولية والمنظمات العاملة والمساندة لها. إذ تبين، من خلال تقارير المنظمات العاملة في السودان والمجتمع المدني الكوني السوداني. أن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، اقترفتها حكومة قبل ثورة ديسمبر 2018م. منذ استلامها لمقاليد الحكم في يونيو 1989م. وفوق هذا تم تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب ومهددة للأمن والاستقرار الدوليين. وفي خلال هذه الفترة، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارات عديدة ومتنوعة ضد السودان وتبعتها الولايات الأمريكية المتحدة بعقوبات اقتصادية قاسية. ثم بدأت مرحلة المهادنة، المتمثلة في الإعانات والمساعدات الأممية والدخول في مفاوضات الحرب الأهلية وميلاد اتفاقية السلام الشامل عام 2005م، الأب الشرعي لدستور السودان الانتقالي لسنة2005م. والذي جاء بالتحولات الكبرى التي انداحت في مجالات الحياة السودانية كلها.

ورقة البحث، عبارة عن القاء حجر علي بركة ساكنة، لإبراز أهم التحولات التي تمت منذ العام 2005م وحتى سبتمبر2021م.فالتحولات الواردة في البحث عبارة عن نماذج محددة للغاية، مقارنة مع التحولات الكبرى التي وقعت في هذه الحقبة. لأسباب كثيرة ذكرها الباحث في متون البحث.

قام الباحث بوصف تلك التحولات وتحليلها وإبراز أهم سلبياتها وايجابياتها وإلى أي مدي كانت لصالح أفراد المجتمع السوداني. ثم ختم الباحث دراسته بعدد من التوصيات، يعتقد أنها ملاذات آمنه، لأفضل طرق التعايش مع الكونية والسعي إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب لصالح المجتمع السوداني.

[1]/ العولمة

Abstract

Adding Globalization to Sudanese life systems
The Period from (2005 ad until September 2021ad)

The transition from nationalism to universalism, for the rest of the countries of the world. It is considered a necessity, to coexist with exporting countries of universality and to come out with the least losses resulting from these transformations. As far the transformations that took place in Sudan, they were not an option to catch up with the cosmic train, due to its unique benefits and advantages. Rather, it was the result of twist the arm of Sudanese government at that time, under sanctions and resolutions issued by the international institution and organizations supporting it. It was found through the reports of organization operating in Sudan and Sudanese cyber civil society that widespread violations of human rights, war crimes and crimes against humanity were committed by the government before the December 2018 revolution. Since its accession to power in June 1989. On top of this Sudan has been classified as a state sponsor of terrorism and a threat to international peace and security. During this period, the UN security council issued many and varied resolutions against Sudan and Unite States of America followed them with harsh economic sanction. Then the truce phase began, represented by international aid and aid, entering into civil war negotiation, and reaching the comprehensive peace Agreement in 2005, the legitimate father of Sudan's Transitional constitution in 2005.Which brought about the major transformations that occurred in all areas of Sudanese life. The research paper is about throwing a stone at still pond to highlight the most important transformations that have taken place since the year 2005 ad until September 2021ad. The transformation contained in this research are very specific models, compared to the major transformations that occurred in this era. For many reasons mentions by researcher in the text of the research.

The researcher described and analyzed these transformations and highlighted the most important negatives and positives, and to what extent they were for the benefit of Sudanese society members. Then the researcher concluded his study with a number of recommend, which he believes are safe havens for the best ways of coexisting with universalism and striving to achieve the greatest gains for the benefit of Sudanese society.

المقدمة:

إن التحول من القومية إلى الكونية لسائر نظم الحياة في السودان، يعتبر ضرورة فرضتها التوجهات العالمية والاقليمية لجميع الدول والأفراد. ليتم التفاعل من خلالها، لكل القضايا والعمليات.

ترتكز الكونية على ثورة الاتصال وتقنية المعلومات، التي لها تأثيرات كبيرة على التفكير والسلوك والمواقف في إطار العمليات الاجتماعية. يتطلب ذلك إعادة لبناء النظم وتغيير في منظومة القيم القائمة

إن الكونية(العولمة) والتعامل الإيجابي معها ضرورة فرضتها قوة قاهرة على واقع الدول القومية وأفراد مجتمعاتها. لا يجوز الهروب منها بل مواجهتها وتوجيه ايجابياتها لصالح الدولة والمجتمع.

والسودان في ضوء التغيرات سالفة الذكر، هو أكثر حاجة لتوفيق أوضاعه للاندماج في الكونية.

يعتبر السودان من أوائل دول الإقليم التي اندمجت في ثورة الاتصالات الحديثة. من باب الاستجابة لمتطلبات العولمة، حينما تمت خصخصة هيئة البريد والبرق لصالح شركات الاتصال القائمة الآن.

أهمية البحث:

تبدو أهمية الدراسة، تماشياً مع توجهات ثورة ديسمبر 2018م وانفتاحها الواسع على المجتمع الدولي. وفي المقابل الترحاب غير المحدود بعودة السودان إلى أحضان الأسرة الدولية. إضافة إلى تدخلات المجتمع الدولي في الشأن السوداني منذ مشاركته في انجاز اتفاقية السلام الشامل منذ العام 2005م. هذا يتطلب سلسلة من التغيير والتحولات الموجه. لذا تبدو ضرورة، اندماج السودان في المنظومة الكونية. كما يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة مدخلاً، لتشجيع الباحثين والمهتمين، بالغور في سبر التحول للكونية حتى يحقق السودان أكبر المكاسب من عمليات التحول للكونية. إذ يعتبر الباحث هذه الدراسة، محاولة متواضعة للفت نظر الباحثين والمهتمين بالتحولات التي أحدثتها العولمة في حياة المجتمع السوداني، بغية تقديم الأفكار والأعمال التي تحقق النتائج الطيبة لصالح أهل السودان في سعيهم لتحقيق أهداف العولمة في المجالات المختلفة.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

هل أصبحت الاستجابة لتوجهات العولمة واقعاً على مجالات الحياة المختلفة في السودان؟

- **ما هي المجالات التي استجابت لتوجهات العولمة؟**
- **ما هي ابراز إيجابيات التحول إلى الكونية.**
- **ما هي أبرز سلبيات التحول إلى الكونية.**
- **هل كانت تلك التحولات لصالح المجتمع؟**

قام الباحث بعرض نماذج مختصرة جداً (استجابة لتعليمات النشر فيما يخص عدد الصفحات) للمحتوى الذي تم التحول منه إلى محتوى جديد لكل المجالات الواردة في البحث. ويعترف الباحث أن هنالك مجالات بتفرعاتها الكثيرة لم يتطرق لها الباحث، على أمل أن تنال حظها من قبل باحثين آخرين يحملون ذات الاهتمامات.

المنهج:

التزم البحث بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لرصد عمليات التحولات التي جرت في الفترة المحددة للبحث. واستفاد الباحث من المنهج المقارن في الفروقات بين السلبيات والإيجابيات الناتجة من تلك التحولات.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى خمسة مجالات رئيسة والتي تعبر عن النظم التي تم تسليط الضوء عليها بغية معرفة التحولات التي تمت من القومية إلى الكونية وشملت المجالات (التشريعية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) ومن ثم قام الباحث برصد السلبيات والايجابيات من جراء تلك التحولات التي تمت في النظم المختلفة، مع توضيح نتائج تلك التحولات وإلى أي مدي كانت في مصلحة المواطن. بالإضافة إلى نماذج مختصرة جداً من الاتفاقيات والقرارات التي طلبت تنفيذها الاسرة الدولية.

الصعاب التي واجهة البحث:

واجهت الباحث جملة من الصعوبات والعراقيل، نذكر أهمها: الحجم الكبير للتحولات التي تمت من القومية إلى الكونية، وعدم الشفافية في تقارير الهيئات والمؤسسات

وعدم إمكانية الوصول إليها بسهولة. علاوة على تكلفة البحث المالية للوصول للبيانات المطلوبة.

خلصت الدراسة، إلى عدد من التوصيات، يعتقد الباحث أنها قد تعين الدارسين والمهتمين في محاولاتهم لمزيد من الدراسات في موضوع التحول من القومية إلى الكونية في نظم الحياة السودانية.

ولأهمية بعض الاتفاقيات والموضوعات، قام الباحث بتثبيت ديباجاتها في صفحة ملاحق الدراسة لمزيد من الاطلاع والاحاطة.

أولاً: مجال التشريع وسن القوانين:

أهمية التشريع في حياة المجتمع:

يعتبر القانون ظاهرة اجتماعية، ووسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي. ويمثل القانون قمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الإنساني. حيث يحدد صراحة ما يجب على الفرد عمله وما يجب عليه الامتناع عنه. فالقانون يحدد العقوبة التي تنزل بمن يخالف ما جاء به.

1/ الدستور

ويعتبر الدستور أب لكل القوانين وهو عقد اجتماعي توافق عليه أفراد المجتمع طواعية، تتحقق فيه عمليات التبادل الاجتماعي القائمة على الأخذ والعطاء، انطلاقاً من الحقوق والواجبات والحوافز المنصفة وحماية المجتمع من كل اشكال الظلم والانتهاكات، بغية الوصول للرفاه الاجتماعي. إلا أن دستور السودان منذ حقبة الاحتلال في عام 1899م، به كثير من المشاكل الفنية من وجهة نظر القانونيين وصعوبة في تنزيل القوانين التي تحقق العدالة والانصاف بالطريقة المثلي.[1]

ولقد ورد في دستور[2] 1998م فيما يتعلق بالسيادة: (السيادة في الدولة لشعب السودان المستخلف، يمارسها عبادة لله وحملاً للأمانة وعمارة الوطن وبسطاً للعدل والحرية والشورى وينظمها الدستور والقانون). أما في دستور عام 2005م[3] ورد موضوع

[1]/ عبد السلام حسن عبد السلام: مبادرة ريدرس، لإصلاح التشريعات، الخرطوم ،2008م، ص1.

[2]/ دستور جمهورية السودان: وزارة العدل، مطابع التصوير الملون، الخرطوم 1998، ص4.

[3]/ دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005 مطبعة جامعة الخرطوم، وزارة العدل، الخرطوم ،2005، ص10

السيادة كما يلي: (السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقاً لنصوص هذا الدستور والقانون دون إخلال بذاتية جنوب السودان والولايات).

يبدو الاختلاف واضح، إذ تحولت السيادة من المفهوم التأصيلي إلى مفهوم الحداثة وهي الخطوة الأولى نحو الكونية وتم تأكيد ذلك في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م والتي جاءت نتاجاً لثورة ديسمبر 2018م

وتلاحظ في وثيقة الحقوق والحريات في المادة 27[1] من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م والوثيقة الدستورية لسنة 2019م. الاختلاف بينهما ودستور 1998. إذ تضمنت وثيقة الحقوق والحريات في دستور 2005 والوثيقة الدستورية لسنة2019م: (كل الحريات والحقوق المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة).

فالحقوق والحريات في تلك الوثيقة هي ذات الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي[2] لحقوق الإنسان 1948، فاعتبارها جزء لا يتجزأ من الدستور وما يترتب عليه من سن القوانين واللوائح. هذا يُعد تحولاً كبيرا في مجال التشريع، يطفو نظاماً كونيا في مجال التشريع ويندا ح على نظم الحياة المختلفة.

وفيما يخص التطبيقات العملية، قامت المنظمة الأممية والوكالات التابعة لها بفرض عقوبات على السودان بالمراقبة المباشرة، لرعاية وصيانة حقوق الإنسان والمسئوليات الأخرى تجاه السودان نذكر منها:

- قرارت مجلس الأمن (1590، 1591 مارس ،1953) عام 2005م والقرار رقم 1706 عام 2006م وجميعها يطلع على حماية المدنيين في مناطق النزاعات المسلحة. بالإضافة إلى مساعدات هيئات ووكالات الأمم المتحدة، لمساعدة الحكومة للنهوض بمسئوليتها في حماية شعب دارفور والمساعدة في إقامة العدل والإصلاح التشريعي والتوعية بحقوق الإنسان وبناء القدرات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. فالهدف العام (تحقيق لا مركزية فعالة في توزيع الموارد توزيعا عادلاً)

[1]/ دستور السودان الانتقالي، مصد سابق ص 12. والوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية 2019م: الجريدة الرسمية ألعدد1895 ،3اكتوبر 2019م، ص17.

[2]/الشرعية الدولية لحقوق الإنسان: صحيفة وقائع رقم (2)، جنيفا 1996، ص 4-7.

- **مكاتب للمقررين الخاصين والخبراء المستغلين (المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو إجراءات موجزة وتعسفية، وممثل الأمين العام للمشردين داخلياً والمقرر الخاص بالعنف ضد المرأة والخبير المستقل لحقوق الإنسان بالخرطوم). بالإضافة إلى الزيارات الميدانية التي تقوم بها الفرق التابعة لهم في السودان.**

2/ القوانين

- **مبادرة إصلاح التشريعات الجنائية (2008م ريد ريس)**

فالقوانين المزمع إصلاحها (1/ القانون الجنائي لسنة 1991 2/ قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991م 3/ قانون الإثبات لعام 1993 4/قانون الطفل لعام 2004م 5/ قانون الأحداث لعام 1983م 6/ قانون الشرطة لعام 1999م 7/قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999م 8/ قانون السلطة القضائية لعام 1986م 9/ القوانين واللوائح المتعلقة بنظام السجون. 10/قانون النائب العام 1983م 11/ قانون المحاماة لعام 1983م. هذه من بين خمسة وستون قانوناً آخر لم يرد ذكرها. يعتقد الكثيرون ضرورة التحول من تلك القوانين، حتى تتلاءم مع القوانين الكونية. أما فيما يخص مصادر التشريع ورد في دستور 1998 (الشريعة الإسلامية وجماع الأمة.)

فالأمة هي الأمة السودانية، تأكيدا لثنائيات ما قبل العولمة (الدولة – الإمة) لترسيخ معاني القومية، التي قامت على انقاضها الكونية. ففي الفقرة (3) تحت عنوان حكم القانون تنص على: (لا تسقط بالتقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والقتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني...الخ). فحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لهما أهمية قصوى في توطين العمليات على المستوي الكوني. وأن مفهوم سيادة الدولة على أراضيها ومواطنيها بالطريقة الحصرية لا ينسجم والواقع العملي لتفاعلات الأفراد والحكومة والانفتاح الكبير على النشطاء الدوليين في كثير من القضايا والتي على رأسها صيانة وتعزيز حقوق الإنسان من جهة ثالثة.

[1]/ الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد (1895 –3اكتوبر2019م)، ص 3.

- إن الشركات متعددة الجنسيات هي من خلق القانون القومي والدولي والخاصية المميزة لها، الاحتفاظ بالوحدة في إطار تعددي مرن لا يمكن الابقاء عليه، إلا بواسطة التعاون الدولي المتبادل بين كل من القانون الوطني والدولي. (شكل التعاون قائم على الهيمنة وقوة النفوذ ليس على ضرورة المصالح المشتركة).[1]
- فيما يتعلق بالإطار القانوني للشركات الأجنبية التابعة لشركات متعددة الجنسيات، فأبرز معالمه العقود التي تبرم بين الحكومات القومية وتلك الشركات وغالباً ما تجد عنصر المرونة حاضراً من باب تشجيع الاستثمار الأجنبي، لضرورة الولوج في السوق الكونية لحرية تنقل البضائع وتسويق الإنتاج والاستفادة من تمويل المؤسسات والبنوك العالمية. لذا ما كان أما م حكومات السودان خيار إلا اتباع السياسات المرنة. تحت مظلة تشجيع الاستثمار وتجد مواده حاضرة بقوة في متون الدساتير السودانية. وتقوم القوانين على قاعدة (سلطان الإرادة) لطرفي العقد. وأنشاء القضاء الذي يتولى حسم النزاع الذي يقع بين الطرفين (التحكيم) بعيدا عن القضاء الوطني. وهذا تحول كبير ونوعي خاصة أنه في مجال التشريع الذي ينداح على كل نظم الحياة الأخرى. وهذا بدوره، يجب أن يستجيب لمطلوبات التجارية الدولية بأشكالها المركبة والمعقدة. فالتجارة الدولية هي البوابة الواسعة للسوق الكونية. ويتبع ذلك، مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات المتعددة الجنسيات. حتى يرضخ القومي للقوانين الضامنة والمحددة لاستعمال القوة السيبرانية.

ومن الشركات التي تتبع للشركات العابرة للقومية في مجال السيارات (ميتسوبيشي، تويوتا وفولكسفاغن والسهم الذهبي وغيرها) موجودة وفعالة وانشطتها متمددة في كل أصقاع السودان، إذ يقوم عليها نخبة من الموظفين والزبائن المتميزين. وتأثيراتهم تمتد لحياتهم الخاصة قبل العامة، وهذا هو التحول الكبير الذي نعنيه من انديا ح القانوني إلى الاقتصادي والثقافي وتأثيره السياسي واضح حتى في تغيير الحكومات. وثمة شركات، أخرى نعرض نشاطاتها في مجالات لاحقة.

[1]/ قانون مشروع الجزيرة والمناقل2021م، الذي فتح الباب واسعا للشركات متعددة الجنسية لشراء أراضي فيه. جريدة التغيير، بتاريخ 2021/7/8م

سلبيات القوانين القومية المتحول منها إلى القوانين الكونية:[1]

1/ **استخدام قوانين جنائية كوسيلة لسحق المنشقين والمعارضين سياسياً وفرض عقوبات قاسية، كما هو في: (تقييد الحريات السياسية والشخصية، نجد ذلك في تحريم المظاهرات السلمية وحرية التعبير والتجمع)**

2/ **التطبيق المتداخل لعدة قوانين أو نتيجة عدم التطبيق.**

3/ **الإفلات من العقاب في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. (القتل خارج القضاء، الاختفاء، التعذيب والاغتصاب).**

4/ **القانون الجنائي قبل التحول لا يجرم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.**

5/ **يوفر القانون الجنائي قبل التحول حصانات للمسئولين في الدولة من أي أفعال ترتكب خلال أدائهم لواجباتهم من أي دعاوى أو مقاضاة جنائية ضدهم إلا بموافقة مرؤوسيهم. هذا أدى إلى الإفلات من العقاب في جرائم كثيرة وخطيرة خاصة وسط أفراد القوات المسلحة والأمن الوطني.**

إيجابيات التحول من القوانين القومية إلى القوانين الكونية:

1/ **إن إصلاح القانون الجنائي يمثل وسيلة هامة في إنهاء التمييز ويفيد المجموعات المهمشة.**

2/ **إن اصلاح القانون، يحقق أفكار محددة حول نظم الحكم والعدالة من خلال تعيين معايير السلوك التي ارتضاها المجتمع.**

3/ **إصلاح القوانين يعكس صورة مجتمع يحترم الحقوق السياسية ويحمى أفراده من الجرائم.**

4/ **توفير وسائل حماية في أماكن الاحتجاز وتوفير الحماية من الانتهاكات.**

5/ **إصلاح القضاء والشرطة والمؤسسات العقابية يؤدي إلى انفاذ حكم القانون بالطرق المثلى.**

6/ **تقنين الجوانب الإيجابية في القانون العرفي باعتبارها تجارب وليدة لثقافات، مرتبطة بالمجتمع.**

---

[1]/ **ريدرس ومركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة: ورقة خيارات، مبادرة إصلاح القانون الجنائي، فندق مريديان الخرطوم،12-13 فبراير2008.ص.5.6.8.**

يجب أن تخضع التحولات وحركات الإصلاح القانوني لحاجات المجتمع:

يعتبر القانون نظام اجتماعي، يحدد معايير السلوك التي ارتضاه المجتمع ولابد أن يكون قائم وفعال، لتحقيق الغايات التي يتطلع إليها أفراد المجتمع وأن تكون واقع يمشى بين الناس لتنظيم حياتهم في سائر مجالات الحياة. (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية). وتبدو أهمية القانون في أنه يمثل التطبيقات العملية التي يتأثر بها أفراد المجتمع على مدار اليوم بل الساعة في كثير من الأحيان. وحياة البشر بدون قانون، عبارة عن سلسة من المظالم والانتهاكات الخطيرة والعودة بالإنسانية إلى مفاهيم البقاء للأقوى، مما يجعل الاستقرار الاجتماعي على كف عفريت.

فالإصلاح القانوني مع استصحاب إيجابياته. بل كل الإيجابيات، يعزز الانسجام والتوازن الاجتماعي ويبعد فرضيات، النظريات القائلة (أن المجتمع، فضاء للصراعات المختلفة). فالسودان عانى كثيرا من الصراعات على الموارد والحروب الأهلية، أبرز أسبابها عدم تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع دون تمييز أو إقصاء.

- **غير أن صياغة القوانين الخاصة بالشركات العابرة للقوميات يبدو عليها (سمة التعاون القائمة على الهيمنة وقوة النفوذ ليس على ضرورة المصالح المشتركة، لأسباب نعتقد مصدرها الاستغلال لحاجة السودان الملحة لمكاسب الإصلاح القانوني وابتزاز بسبب الانتهاكات التي اقترفها السودان، تبدو واضحة في عنصر المرونة من باب تشجيع الاستثمار الأجنبي، قاعدة (سلطان الإرادة) لطرفي العقد، والقضاء القائم على (التحكيم) والذي يستجيب لمطلوبات التجارية الدولية بأشكالها المركبة والمعقدة.**

إن مبادئ وأهداف الكونية، لتعزيز الكرامة السودانية وتحقيق الاستقرار والشمول المجتمعي، دون هيمنة أو ابتزاز وسرقة موارد واستلاب لخصوصيات الأفراد، من جراء التحولات القانونية وما يترتب عليها في مناح الحياة الأخرى هي غايات مبتغاة لحاجات المجتمع السوداني.

ثانياً: المجالات الاقتصادية:

وبما أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق، وأممية رأس المال على الأصعدة كلها[1] ، لذلك سوف تركز النماذج المختارة من المجال الاقتصادي على تدخل أكبر المؤسسات العالمية الداعمة للتجارة العالمية وعولمتها:

---

[1]/ صادق جلال العظم: محاضرة ندوة الثلاثاء مايو 1990م

1/ السياسات المالية والنقدية للبنك المركزي.

أ/ اجتماعات السودان مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2018م.

ب/ أهم البعثات الدولية[1] التي أبدت استعدادها لزيارة السودان للمساعدة في الشمول المالي والدعم الفني (بعثة البنك الدولي الخاصة بالشمول المالي وبعثة (IFC) للدعم الفني).

أهم مخرجات تلك الاجتماعات والزيارة المتفق عليها، تتلخص في الدعم الفني، الشمول والاستقرار الماليين، بناء نموذج نقدي للبنك المركزي، توحيد سعر الصرف. واستجابة لتلك المخرجات وتحقيقاً للتطبيقات العملية. كون بنك السودان لجنة عليا، مهمتها التعاون مع تلك البعثات وإنزال المطلوبات لأرض الواقع. مع استصحاب الفوائد في تجربة الإصلاحات السابقة.

انعقدت تلك الاجتماعات في الفترة من (14-20) أكتوبر 2018م بحضور كامل لمحافظي البنك والصندوق الدوليين وممثليهم من الدول الأعضاء ورؤساء وممثلي مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية وشركاء التنمية.

وبتدقيق النظر وامعان الفكر في تلك التظاهرة الاقتصادية الكبرى والمشاركين فيها. فإن المشاركين كلهم من أقوى الداعمين والمناصرين لتوجهات العولمة الاقتصادية. وإن الشفقة من تلك البعثات وإنزال مخرجات اجتماعاتها إلى واقع يمشي بين الناس، ما هو إلا ترويض للسودان للانخراط والسباحة في تيار العولمة وإزالة كل الأفكار (التشوهات) التي لا تتسق وأهداف العولمة. فقرارات البنك المركزي وبموجب ولايته على كل المصارف العاملة في السودان، تمس حياة كل الناس[2]، مما يسهل للكونية الانديا ح وبسهولة على بقية نظم الحياة الأخرى. فهم يخدمون التجارة العالمية (بأسواقها الفضائية وسلاسل السلع والخدمات ودمج الأزمنة والأمكنة)، لذا التزم بنك السودان بتعزيز معايير الرقابة الدولية الصادرة من مقررات بازل[3].

[1] تقرير بنك السودان المركزي 2019/2018م ص.21

[2] نفس المصدر: ص32، 33

انظر الملاحق

[3] / تقرير بنك السودان: مصدر سابق، ص30

2/ أما التظاهرة الاقتصادية الأكبر الداعمة لإضفاء الكونية هي: مؤتمر باريس الذي، انعقد في 17 مايو 2021م.والذي عدد رئيس مجلس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر، التحديات الاقتصاديات التي تعيق انطلاق السودان المتمثلة في: (1) تدنى نسب الضرائب. (2) خفض الدعم. (3) توحيد سعر الصرف. (4) الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية لتعزيز فرص النمو الاقتصادي. بالإضافة للمعضلة الاقتصادية الكبرى المتمثلة في ديون السودان والتي بلغت (60) مليار دولار والتي سدت باب القروض والتمويل أمام السودان.

ومن أهم النجاحات التي حققها السودان من خلال مؤتمر باريس، الحصول على: (1) منح من المؤسسات المالية العالمية تصل إلى ملياري دولار. (2) شطب كامل لديون السودان البالغة خمسة مليار دولار. (3) توفير فرص للسودان من أجل دفع متأخرات ديونه لصندوق النقد الدولي.

لقد فتح مؤتمر باريس الباب على مصراعيه لعودة السودان للنظام الاقتصادي العالمي (الأب الشرعي للكونية في بعدها الاقتصادي). إذ ذكر الرئيس الفرنسي في كلمته أمام المؤتمر: (إن فرنسا فخورة بأن تكون باب السودان لعودته للأسرة الدولية).

نظر بعض الاقتصاديين السودانيين إلى التحديات من (1-4) هي روشتة البنك الدولي وأنها لا تستطيع نشل السودان من مستنقعه الاقتصادي الغارق فيه، بل تزيده غرقاً. (معظم هذه الآراء من رواد الفكر المناهض للرأسمالية ووليدتها المدللة الكونية الاقتصادية). وهذا دليل على ايمان معظم المسئولين الراسخ في أن حل المشكل الاقتصادي السوداني يكمن، في الارتماء على أحضان المؤسسات المالية الدولية ذات التوجهات الكونية الاقتصادية. عليه فإن نظم الحياة السودانية في مجالاتها المختلفة مهيأة تماما للتفاعل القوى مع كل مضامين الكونية. بل الانضمام لعضوية التجارة الدولية والانفتاح على الأسواق العالمية والتكتلات الاقتصادية (الأسوق الكونية) وإزالة كل المعوقات التي تحول دون تمدد الشركات العابرة للقوميات.

وبموجب التزام بنك السودان لبعثة البنك الدولي، فقد باشر عمليات إصلاح نظم المحاسبة وتشغيل بيانات العملاء والربط الشبكي بين الفروع المختلفة، لتحقيق الاندماج بالنظم المالية والمحاسبية العالمية، بما فيها مدونات قواعد السلوك في كافة المجلات المصرفية. (مطلوبات الإيفاء في الاندماج المالي الكوني).

- ومن دعائم التحول إلى الكونية، وجود عدد مقدر من وكالات الشركات العابرة للقوميات، نذكر منها: (ميتسوبيشي، تويوتا، فولكسفاغن، نيسان❖ شركات التكنولوجيا وقواعد البيانات (قوقل فيس بوك، آبل، أمازون) عززت وجودها في السودان من خلال خوادم التشغيل عبر الفضاء السيبراني أو فروعها ومكاتبها في السودان، كما هو الحال بالنسبة لشركة آبل وفيزا وماستر كارد. ولقد كان لشركة الخدمات المصرفية القدح المعلى في تحقيق تلك الطفرات(التحولات) الكبري، كما تلاحظ الطفرة الكبيرة في معدات المستشفيات والمعامل التي تستخدم على مدار اليوم لتقديم الخدمات الصحية. كما نسمع كثيراً عن العمليات الجراحية المتقدمة التي يشارك فيها اخصائيون من مدن الكونية عبر وسائل الاتصال الحديثة.
- ومنذ العام 2009م تم استخدام العملة الرقمية (البيكوين) و(مروي) في مجالات الخدمات المصرفية.
- أما في مجال الإنتاج الزراعي دخلت شركات كبري في شمال ووسط وشرق السودان وكذلك دخول المنظمات العالمية في المجال الزراعي(الفاو). وبدا واضحاً توجهات تلك الشركات في التحول من نمط الزراعة التقليدية المطرية والري المستدام، الي النظم الزراعية الحديثة، كعمليات الري باستخدام صور الأقمار الصناعية وبرنامج الوابور لزيادة الإنتاجية المائية التابعة لمنظمة الفاو. أما شركات القطاع الخاص والشراكات، أبرزها مجموعة "الظاهرة الزراعية القابضة" الإماراتية، شركة جنان الإمارتية للاستثمار وكذلك شركات الراجحي التي وطنت طرق الزراعة بدون حرث (الزراعة النسيجية، المحاور بالطاقة الشمسية، محطات معالجة البذور ومعامل الأنسجة – للنخيل والموز والبطاطس، وبالإضافة إلى محطات توزيع المياه التي تعمل بألياف الطاقة الشمسية من شركة، لا ميرا، الألمانية). يعتقد البعض أن تلك الشركات استخدمت آخر ما توصلت إليه التقنية الألمانية.

إن التقنية الزراعية عالية الجودة هي، كنظم المعلومات المحاسبية التي تفرضها العولمة في مجالاتها المختلفة. وهي سلعة كونية، تربط المدن الألمانية الكونية بالفضاء الرقمي.

ومن المعلوم أن (-العولمة الاقتصادية تجعل من التقارير المالية أدوات اتصال لجهات خارجية تبحث عن معلومات أكثر موضوعية وشفافية). هذا ينطبق على نقل التكنولوجيا المتقدمة لحقول المزارعين والذي يعتبر من أكبر التحولات التي تهدف إليها الكونية.

إن موضوع نقل (العلم والتكنولوجيا والابتكار) يعتبر من أهم البرامج التي تبناها السودان، استجابة لتوجهات الأمم المتحدة [1] في هذا المجال. وتعزيزاً لذلك، تم انشاء مدينة افريقيا التكنولوجية[2] منذ العام 2008م، ومن وأهم أهدافها: ربط التنمية والإنتاج بالتكنولوجيا، توفير بيئة بحثية علمية تساعد على نقل وتطوير تقانات المعارف التطبيقية.

فيما يتعلق بقطاع الصناعة تعتبر صناعة السكر من الصناعات الرائدة، إذ اجتهدت حكومة ما قبل الثورة في توطين، تلك الصناعة بأحدث ما توصلت إليه مدن الكونية، وعن طريق واحدة من الشركات العابرة للقوميات تم، انشاء مصنع سكر النيل الأبيض ولأهمية المصنع وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الوقود الأخضر الذي كان يتلهف له الاتحاد الأوربي، استخدمت حكومة السودان تقنية أمريكية عالية في تشغيل الماكينات الكترونيا. وبعد تحديد تاريخ افتتاح المصنع، حالت العقوبات الأميركية دون ذلك، إذ إن التحديثات التي شملت المصنع لم تكتمل. بعد أن رفضت الشركة الأميركية التي آلت إليها حقوق تشغيل المصنع من شركة هندية، أن تمد المصنع بمشغل الـ(السوفت وير) الخاص بفك شفرات الآلات التي تعمل إلكترونياً.

فالقطاعات الصناعية في السودان تشمل القطاع العام والخاص وهي كثيرة ومتنوعة ولكن نشير إلى مجموعتين فقط لهما شراكات مع شركات ومؤسسات كونية، ساعدت في مدهم بالتكنولوجيا المتقدمة.

الأولى مجموعة جياد التي عرضت منتوجات عالية الجودة للسوق المحلى وشاركت في معارض صناعات عالمية كبري، خاصة في منطقة الخليج. أما المجموعة الثانية هي

[1] المصدر: دراسة الأمم المتحدة (الاسكوا) بناء سياسات فعالة للنظام الهيكلي و التشغيلي للابتكار ونقل التكنولوجيا في السودان، سبتمبر2017م) .

[2] مرسوم جمهوري رقم (18) لسنة 2008م.

مجموعة دال والتي نجحت في تقديم سلع وخدمات عالية الجودة علاوة على أنها وكيل لكبري الشركات العابرة للقوميات(ميتسوبيشي).

إن موضوع نقل (العلم والتكنولوجيا والابتكار) وتعزيز البحث في مجالات الطاقة والتقنيات الحديثة والاتصالات والتكنولوجيا وعلوم الفضاء والطاقات المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يعتبر بوابة السودان السالكة إلى السوق الكونية.

إيجابيات التحول إلى الكونية

- توفر الشركات العابرة للقارة أو عن طريق وكلاؤها في السودان فرص عمل طيبة لشريحة من السودانيين الذين يعملون معها، إذ تلاحظ تفوق أجورها على رصفائهم في الشركات الوطنية.
- تعمل تلك الشركات على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مقار عملها بالسودان.
- توفر وسائل الاتصال وتقنية المعلومات وتدريب العاملين عليها. هذا بدوره أصبح من مصادر القوة التي، جعلت العاملين فيها في مصاف الصفوة الوظيفية وما يترتب عليها من وضع اقتصادي واجتماعي مميز.
- انتقال وسائل الإنتاج وقوة العمل البشري وتوطين التكنولوجيا وانتقالها إلى حقول الزراعة والرعي والتعدين يؤدي إلى زيادة الإنتاج وقيام الصناعات التحويلية، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، يترتب على ذلك امتصاص أعداد مقدرة من البطالة المنتشرة ويؤدي أيضا إلى ارتفاع مداخيل العاملين في تلك المجالات يترتب على ذلك ارتفاع مستوياتهم المعيشية وتوفير أفضل الخدمات لأسر تلك الشرائح.
- إن عائدات الإنتاج وخاصة بعد تصنيعها داخليا تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات ويقضى على قائمة طويلة من الإيرادات. ينتج عنه توفير العملات الأجنبية أو الكف عن المضاربة فيها. يؤدي ذلك إلى خفض معدلات التضخم وتحسين قيمة العملة السودانية.
- وفي إطار المسئولية الاجتماعية، قدمت شركات البترول والتعدين خدمات كثيرة في مجال الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية والكهرباء والطرق. إلا أن الكثيرون يشبهونها بذر الرماد في العيون وكثر نقدها في وسائل الاعلام المختلفة.

سلبيات التحول إلى الكونية:

- **إن عمليات الخصخصة التي تبنتها حكومة السودان كواحدة من مطلوبات الكونية، تمت بصورة عكسية وتأسست على الفساد الجماعي، نتج عنه توجيه عائدات الخصخصة إلى جيوب القائمين على تنفيذها، علاوة على تشريد أعداد كبيرة من العاملين باتوا في تعداد البطالة المنتشرة في البلاد.**
- **السرقة والنصب والاحتيال في عمليات تحويل أرصدة العملاء في تطبيقات (بنكك) مؤشر إلى انتشار الجرائم السيبرانية والذي يتطلب، الحماية من التهديدات والهجمات السيبرانية.**
- **إن عمليات الخصخصة وما صاحبها من فساد ممنهج، حرم السودان من عائدات أصول الشركات والهيئات الحكومية والمشروعات الوطنية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (النقل النهري، البريد والبرق، مشروع الجزيرة، سودانير، خطوط الملاحة السودانية).**
- **درجت شركات الاتصال على تشيد ابراج تقوية الاتصال داخل المناطق السكنية ودفعت لأصحاب المنازل أجور مجزية. إلا أنها جلبت اضرار صحية بالغة الأثر لعدم استخدام التكنولوجيا المتقدمة، التي تحمى السكان من اشعاعات الميكرومغنطسيات التي تفرزها تلك الأبراج، هذا يعتبر من الوجوه الكالحة للفساد البيئي مصحوبا بتهميش بيئي سافر.**

لابد أن تخضع التحولات وحركات الإصلاح لحاجات المجتمع

- **إن تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول الكبرى والمؤسسات العالمية المختلفة، الداعمة للتجارة العالمية وعولمتها، ينبغي أن يقوم على المصالح المشتركة وليس على استغلال الضعف الذي يعاني منه السودان في شتى مجالات الحياة الاقتصادية. فالفوائد المتأتية للأطراف المتبنية للإصلاح، يجب أن تقوم على أكتاف مخرجات ذاك التعاون وليس على حساب ثروات الأجيال القادمة.**
- **الإيجابيات المشار إليها في عاليه تعتبر الثمار المرتجاة من التحولات التي تمت من القومية إلى كونية.**
- **إن السلبيات الناجمة من عمليات التحول، تعتبر معول هدم لاقتصاد السودان**

وتفتح الباب واسعا لحالات عدم الاستقرار بكل ما يحمل من معني. يجب على الحكومة وأفراد المجتمع قاطبة التصدي لها والحيلولة دون تمددها، بل استئصال شأفتها.

ثالثاً: المجالات السياسية:

التزمت الحكومة وشركاء الدستورالانتقال2005م[1] ، بإقامة نظام لا مركزي وديمقراطي تعددي للحكم، يتم فيه تداول السلطة سلمياً. كما تلاحظ في حكومة قبل الثورة قبول مبدأ الحكم الرشيد والذي أبرز ملامحه في شراكة (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني. والترويج للحكومة الالكترونية – بغض النظر عن فاعلية تلك التوجهات).

بالتأكيد هذا التوجه يسير في تجاه الحكم الرشيد الذي تبنته الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. فإن أي خيار لنظام ديمقراطي لابد أن يقوم على المشاركة وتوافق الآراء، المساءلة، سيادة حكم القانون، الشفافية، الانصاف والشمول، الفاعلية، محاربة الفساد وحرية التعبير والوصل للمعلومات. فدستور السودان الانتقالي الذي أقر النظام الديمقراطي أسس للحكم الرشيد الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر سالفة الذكر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور الانتقالي لسنة 2005م هو وليد الدعم الدولي، لمفاوضات السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق، والايقاد وشركاؤها[2]. وتتضح تأثيرات الشركاء في وثيقة الحقوق الواردة في الدستور. ومن مهام الايقاد التنمية والتي أساسها، التنمية السياسية والتي أقرت نظام حكم، ديمقراطي تعددي يتداول السلطة سلمياً.

وكذلك وليد، عن زيادة التعاون بين المجتمعات الكونية عبر الفضاء السيبراني، تحقيقاً لمبدأ الكونية في دعم الحركات النضالية ومناهضة انتهاكات حقوق الإنسان ومناصرة مبادرات الحركات النسوية، لتحقيق المساواة والمشاركة في سائر مجالات الحياة.

- إن مفهوم الدولة القائم على: (مجتمع منظم يعيش على اقليم معين ويخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة ويتمتع بشخصية معنوية، متميزة عن المجتمعات

[1]/ دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م: مصدر سابق، ص2

[2]/ شركاء الايقاد هم: أمريكا، بريطانيا، إيطاليا فرنسا.

الأخرى المماثلة.[1]) هذا المفهوم لا يتوافق مع مخرجات دستور 2005م، الذي أعاد تشكيل البناء السياسي القديم، حسب المفهوم أعلاه، أخرج الدولة من تميزها عن المجتمعات المماثلة. ويترتب على ذاك التحول تحولات في نظم الحياة الأخرى.

- فالكونية في المجال السياسي تدخل من باب الضغوط التي تمارسها الشركات المتعددة القوميات، بتمويل الانتخابات، لتأتى بحكومات رخوة، تمارس الفساد لتحقيق أهداف تلك الشركات وإن تعارض مع الأهداف القومية. (لم تتم انتخابات حتى تاريخه لكن التخوف وليد مفهوم الحساسية والهشاشة في مقابل قوة الشركات العابرة للقوميات ويتضمن ذلك القوة الناعمة).
- فالكونية في المجال السياسي تأتى من الضغوط التي تمارسها الشركات المتعددة القوميات على حكومات مقارها وخير مثال لذلك (مؤتمر باريس 17 مايو2021م) وتبدو أكثر وضوحاً من خلال كلمات الوفود المشاركة في المؤتمر: (والملاحظ في كلمات الوفود المشاركة في المؤتمر تفيد: أن الدعم الاقتصادي ما هو إلا غاية لتحقيق استكمال العملية الانتقالية التي تحقق الوصول إلى انتخابات حرة وشفافة في توفير شرعية جديد. هذا يعني خلق قاعدة صلبة للكونية في المجال السياسي في الحياة السودانية).
- فالكونية بدأت واضحة في مناصرة ثورة ديسمبر 2018م التي أطاحت بحكومة المؤتمر الوطني المتمثلة في: ((1) زيارات السفراء ووفود البعثات الدبلوماسية لميدان الاعتصام (2) تصريحات سفير المملكة المتحدة في مساهمتهم في تغيير حكومة المؤتمر الوطني وترديد الرئيس الفرنسي ماكرون[2] هتافات ثورة ديسمبر 2018م – حرية –سلام – عدالة). ثم تلتها مرحلة إعادة تشكيل وبناء النظم بتداءً بالتشريع الذي يشرعن تحولات النظم الأخرى. لتصبح ملزمة بقوة القانون.

[1] أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، الطبعة الجديدة مكتبه لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت 1993، ص 408.

[2] / كلمة الرئيس الفرنسي: افتتاحية مؤتمر باريس لدعم الاقتصادي لحكومة السودان الانتقالية/2021/5/17م القصر الجمهوري، باريس –فرنسا.

- وهكذا تتحقق مقولة (الكوني[1] سيظل يقطن في القومي وإن تجاوز الإطار الحصري للدولة القومية).

ايجابيات التحول من القومية إلى الكونية:

1- إقامة نظام لا مركزي وديمقراطي تعددي للحكم، يتم فيه تداول السلطة سلمياً. وقبول مبدأ الحكم الرشيد.
2- الوصول إلى انتخابات حرة وشفافة في توفير شرعية جديدة.
3- مبدأ الكونية في دعم الحركات النضالية ومناهضة انتهاكات حقوق الإنسان ومناصرة مبادرات الحركات النسوية من أجل الحقوق.
4- دعم الكونية للتنمية السياسية في البلاد.

سلبيات التحول من القومية إلى الكونية:

1- دعم الكونية الهائل للحركات النضالية يؤدي إلى تفكك البلاد. (انفصال جنوب السودان نموذجاً).
2- تراجع الدولة عن مسئولياتها تجاه المواطنين، استجابة لمتطلبات الكونية، يزيد معاناة المواطنين وتأزمها.
3- تعمل بعض الشركات المتعددة القوميات[2] على مساندة الحكومات القومية في حالة تطابق أهدافهما، وأن دعا الأمر إلى انتهاكات حقوق الانسان (جرائم حرب مثلاً).
4- اتهام الشركة الصينية الوطنية للبترول لتجاهل المسئولية الاجتماعية واستغلالها لبترول السوداني يعتبر شكل من أشكال الاستعمار الحديث.[3] ذلك لهشاشة القرار السياسي وقابلية النظام للفساد السياسي.

لابد أن تخضع التحولات وحركات الإصلاح لحاجات المجتمع:

1/ تبني نظام الحكم الرشيد وتطبيق المبادئ التي يقوم عليها، يعتبر من أكبر التطورات في التنمية السياسية في السودان. واستجابة كبري لحاجة الإنسان السوداني لبناء نظام سياسي قادر على إزالة الاقصاء السياسي.

---

[1] / ساسيكا ساسن: علم اجتماع العولمة، ترجمة على عبد الرازق حلبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2014م.ص.8،9،52.

[2] /تلمسان الكندية تحرج من صناعة النفط في السودان: قناة الجزيرة الإخبارية، 2002/10/31م.

[3] / التقري السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول 2009/5/17م

(انظر الملاحق).

2/ الدعوة إلى الإسراع بقيام المؤتمر الدستوري للتوافق على إعداد دستور دائم للسودان، يعزز عمليات الاستقرار الاجتماعي.

رابعاً: المجالات الاجتماعية:

1/التحولات التي حدثت في بناء المجتمع:

- **البناء الاجتماعي**[1] :

النمط المقرر لأي نظام داخلي لجماعة ما. ويتضمن مجموع العلاقات الموجودة بين الأعضاء بعضهم بعض وبينهم والجماعة نفسها. وبعبارة أخري هو إطار المجتمع كعلاقة منظمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة (التجمعات القائمة على القرابة والجنس والسن والمصلحة المشتركة) أو كنموذج مقام تبعاً لهذه العلاقات وفي المجتمعات المتحضرة، يعتبر الحزب السياسي ونقابات العمال وما شابهها، هي تؤلف بناءها الاجتماعي. والذي يتألف من عدة انساف، يحوي كل نسق أفراداً يشغلون مراكز اجتماعية داخل هذه الانساق ولهم مكانة اجتماعية على مستوى المجتمع ككل. ويقومون بأدوار تتلاءم مع مراكزهم ومكانتهم.

هنالك تحولاً في مفهوم البناء الاجتماعي لم يعد قاصرا على رابطة الدم والسن أو الجنس، فالسمة الأساسية هي (المصلحة). حدث هذا التحول المفاهيمي نتيجة الانفتاح على الجماعات والمجتمعات بدون حدود، أصبحت العلامة الفارقة بين الكوني والقومي. فبزغت الشبكات الاجتماعية عابرة الحدود القومية، أبرزها المجتمع المدني الكوني، الذي ينطلق من مواقع جغرافية قومية ليتفاعل مع مجموعة من الشبكات الاجتماعية، خارج الحدود القومية. بالإضافة للشبكات الرقمية، التي تهتم بالبيئة وقضايا المرأة وحقوق الإنسان. بفضل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات وسهولة الوصول إلها.

إن شبكات الناشطين عبر الفضاء الرقمي، أحدثت تفاعلات اجتماعية، اختلفت عن تفاعل المجتمع المحلي (COMMUNITY)، لم تكن هنالك رقعة معينة من الأرض يعيشون عليها. رقعتهم، مجالات التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال وكل ما يتعلق بالشبكة العنكبوتية. إنها شبكات عابرة للحدود ينظمها القانون الكوني وتتحكم فيها القوة السيبرانية.

[1]/ أحمد زكي بدوي: مصدر سابق: ص397

فالتفاعل الاجتماعي مقيد بالتكنولوجيا التي أصبحت تحدد المتغيرات الأخرى في عملية التفاعل الاجتماعي. فالتطور في التكنولوجيا وتقنية المعلومات وسهولة استخداماتهما، هو الذي يحدد (كم وكيف) التحولات الكونية في مجتمعات الفضاء الرقمي.

أما الضبط الاجتماعي للمجتمع السيبراني في السودان، قوامه الإيجابيات الواردة، في كل المجالات والتي تعتبر بوتقة انصهار ذاك المجتمع. وطالما أن إيجابيات الإصلاح القانوني تؤدي إلى انهاء التمييز وتحقق العدالة لسائر أفراد المجتمع. فدولة القانون أساسها المساواة والعدل والحرية

إن صيانة وتعزيز الحقوق (السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية). عزز مفهوم المجتمع الذي ينظمه القانون.

إن المخرجات الإيجابية للنظام الاقتصادي المتعولِمَ. (توفير فرص العمل بإخراج أعداد مقدرة من دائرة البطالة وتحسين المداخيل وتحصينهم من اللجوء إلى المخدرات والتي تعتبر من أكبر المشاكل الاجتماعية. يعد اتجاه صحيح نحو تحقيق الشمول الاجتماعي (social inclusion) بدلا من نقيضه الاقصاء الاجتماعي، (social exclusion). والذي يرجع تاريخه لنظم العصور البغيضة في تاريخ الإنسانية (الاقطاع ومن قبله العبودية).

ومن ناحية أخرى تعتبر المخرجات السلبية لمختلف النظم الواردة في البحث، انحرافات مجتمعية تهدد الاستقرار الاجتماعي، يجب أن تقابلها ميكانيزمات ضبط جديدة، تحقق الفوائد المرجوة من الكونية

هذا هو بناء المجتمع الكوني الذي لا يشترط رابطة الدم او السن أو الجنس أو منطقة معروف أبعادها أو إقليم واضح المعالم والاحداثيات. مثل هذا المجتمع تغيرت فيه الأوضاع الاجتماعية بصورتها القديمة ولم تكن الأدوار الاجتماعية التي تصنع المراكز قائمة على المعايير المنظمة للسلوك في مجتمعات الخريطة القومية.

فالمعايير والسلوك هي معايير المجتمع المدني الكوني وتشريعات حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة وصيانتها من المهددات الكثيرة حتى تكون وديعة لصالح الأجيال القادمة. والسلوك هو الذي يحمى قضايا المرأة ومناصرتها وأخذ حقوقها عنوة واقتدارا.. ويقف في خندق واحد مع الحركات النضالية.

هذا هو المجتمع الكوني الذي يهدف إلى ترسيخ وصيانة المبادئ الإنسانية. وهكذا أصبح المجتمع الكوني في السودان واقع يمشي بين الناس وبقوة، أتت به التحولات التي تضمنها الدستور الانتقالي لسنة 2005م. إذ شارك فيه المجتمع المدني حكومة ما قبل الثورة وهو أحد أضلع مثلث الحكم الرشيد (القطاع العام والخاص والمجتمع[1] المدني).

أما الوعي بقضايا البيئة والسعي لصيانتها وتعزيز سلامتها، قديم يرجع لظروف الجفاف والتصحر التي اجتاحت غرب السودان في ثمانينات القرن الماضي، مما أوجد قدر علٍ من الوعي البيئي في عامة الأوساط السودانية على مختلف مناطقها. قامت على ضوئه منافسات عيد الشجرة وتأبين الدليبة وحجز كثير من الغابات لا تتصرف فيها إلا الأجيال القادمة. ظن البعض، تلك التوجهات بأنها ترف فكري اتى به عراك الانفتاح على المجتمعات الأخرى. ظلت الساحة السودانية تعج بحقوق المرأة ومشاركتها على كافة المستويات والسعي إلى التطبيق الكلى كما ورد في القانون والتشريعات وإصلاح القوانين التي تحط من قدرها خاصة جولاتها ضد قانون النظام العام لسنة1991 المادة (152) ومازالت معاركهن ضد أو مع (سيداو) تشتعل أوارها. هذا الواقع أوجد تحولات كبيرة وخطيرة على الأوضاع التقليدية وأصبح واقع يمشي بين مجالات الحياة المختلفة، أبرزها الدور التقليدي للرجل السوداني بسبب ولوج المرأة لسوق العمل والمشاركة السياسية والمهنية في المناصب العليا للدولة القومية والمنظمات الإقليمية والعالمية. ترتب على ذلك، أنماط جديدة في تنشئة الأطفال والحراك الاجتماعي للجنسين ومعايير جديدة في القيم والسلوك.

أما موضوع الحركات النضالية شكل أولوية لكل الحكومات منذ بداية سبعينات القرن الماضي، لضرورة أنه يستنزف موارد البلاد ويدول قضاياها. لأنه اتسم بالطابع المسلح. شهد المجتمع السوداني مارثون طويل ومتفرد، احتوى على سلاسل من اتفاقيات السلام والمشاركات المنبثقة من تلك الاتفاقيات.

هذا الواقع لم يكن قاصراً على المجتمع التقليدي بل، شمل المجتمع الحد اثوى في مجالات الحياة السودانية المختلفة لصالح المجتمع الكوني.

---

[1]/ عبدا الرحيم بلال: تاريخ المجتمع المدني في السودان: مؤسسة فريدريش ألبرت – 2004م.
(انظر الملاحق)

إن قياس مستويات التحولات المذكورة في البحث تعتبر في غاية الصعوبة، لكي نقول تحقق الاندماج الكلي في نظم الكونية المختلفة ولو بنسب محددة. فالأفكار والأفعال من الأفراد والتنظيمات غير الرسمية والتي مرجعياتها الفكر الإسلامي والفكر اليساري (الشيوعي) والمتشددون على وجه الخصوص. ومناصروهم من القوميين والمعارضة السياسية. ينظرون للكونية(العولمة) هي امتداد للوجه الكالح للرأسمالية اللبرالية المتحررة، هو الاستعمار (الاحتلال) الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي وحلفائهم في شرق آسيا ومناطق العالم الأخرى. استخدم فيه سلاح التكنولوجيا المتطور وإمبراطوريات الآلة الإعلامية التي فرضت نفسها على الناس في كل مكان وزمان، دون رحمة لمنظومة القيم النابعة من اعماقهم الثقافية.

لكن ومن الثابت في جميع تحولات النظم في مجالات الحياة المختلفة يحددها متغيران مستقلان، تتبعهما المتغيرات التابعة الأخرى.

فالمتغيران هما (التشريع والقانون) والتطور (التكنولوجي والاتصالي). اللذان لهما الأثر الواضح والسريع في الاستجابة لكل ما هو كوني. (أنظر الأرقام في مجال الاتصالات ص.21).

- سلبيات التحول من القومية إلى الكونية

- الخصخصة كواحدة من متطلبات الكونية:
- تمت الخصخصة في مؤسسات الدولة بصورة لا تمت إلى الكونية بشيء، صارت مدخل واسع لأبواب الفساد نتج عنه:
- (1) البطالة التي قادت إلى حالات فقر مدقع لشرائح كثيرة كانت تعيش على أجر عملها في تلك المؤسسات.
- (2) إن معظم الأموال المعلنة من عمليات الخصخصة غير حقيقية، اتسمت بالغش والتبخيس في بيع أصول المؤسسات. حرم الدولة من الفوائد المرجوة من الخصخصة، تأثرت بها الخدمات الأساسية، أبرزها قطاع المواصلات، ودعم الخبز، بل تجاوزتها إلى ودائع العملاء في المصارف مما أدى إلى انفجار الشارع السودان الذي أتى بالتغيير الكبير والتحولات الكبرى في نظم الحياة السودانية. إن التكسب من عائدات الفساد الذي لازم خصخصة مؤسسات الدولة، أوجد شرائح

من الطفيلية الرأسمالية الجديدة التي صعدت إلى قمة التدرج الاجتماعي[1]، مما خلق تشوهات في العلاقات الاجتماعية بل انحرافات في المنظومة القيمية.

- ظهور المجتمعات الرقمية واتصالها بالشبكات الكونية أوجد كثير من الجرائم الدخيلة التي لم يكن لها وجود قبل التحولات إلى الكونية كجرائم (1) سرقة أرصدة حسابات العملاء (تطبيق معاملات بنكك) كما هو في بنك الخرطوم. (2) الجرائم السيبرانية الأخرى كما هو في حالات الغش في امتحانات الشهادة السودانية.
- التخطيط لجرائم الإرهاب، الأموال والاتجار في البشر، ترويج الأخبار الكاذبة، القرصنة باعتبارها الجريمة الأكثر شيوعاً في العالم الرقمي.
- هذا بدوره فرض ضرورة تحولات في وسائل الضبط الاجتماعي (وقائية وعلاجية) أكثر قوة وشمولاً، نذكر منها: (1) فريق الاستجابة لحوادث الحاسوب" CERT"(2) اعتماد مفاتيح التشفير في مشروع البنية التحتية للمشاريع العامة "public key Infrastructure "علاوة على قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م وقانون مكافحة جرائم المعلوماتية. (تعديل)لسنة 2020م

- ايجابيات التحول من القومية إلى الكونية:

- 1/ دخول الشركات العابرة للقارات برؤوس أموالها الضخمة في مشروعات اقتصادية كبيرة، يؤدي إلى زيادة الصادرات، مما يدخل في تحسين ميزان المدفوعات، ينتج عن ذلك مكاسب اجتماعية كثيرة، تفيد أفراد المجتمع. بمساهمتها في:
- :(1) خلق فرص عمل لآلاف من أفراد المجتمع كما هو في حالة الشركة الصينية الوطنية (الأرقام من التقرير السنوي عام 2009). هذا يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع السوداني ويتجاوز التحسين إلى المساهمة في الحد من معدلات الفقر المتنامية دوماً. وهكذا بالنسبة للشركات الأخرى ووكالاتها الأجنبية، إذ أشار البحث إلى مجتمعات العاملين في سيارات الميتسوبيشي والتويوتا والفلو سواجن وشركات الاتصالات وغيرها. على سبيل المثال لا الحصر مما يجعل

[1]/ ثالوث الفساد: (لصوص المال العام، تجار المخدرات وموردات الحروب).

الشرائح المستفيدة من الشركات العابرة للقوميات، تتحسس طريقها نحو مصادر القوة (المال والتعليم كاستثمار في مستقبل أبنائهم). هذا بدوره يؤدي إلى إعادة بعض من التنظيمات الاجتماعية القائمة ويسهم في تغير الصورة الديموغرافية إلى أفضل مما كانت عليه.

- (2) تتيح الشركات عابرة القومية، للعاملين فيها فرص تدريب عالية الجودة من جراء استخدامات التكنولوجيا المتقدمة والاندماج في تقنية المعلومات والاتصالات. هذا يساعد العاملين، إلى التحول نحو مجتمع المعرفة وهذا بدوره يؤدى إلى تحولات جذرية عديدة بدايتها من معايير قيم وسلوك المجتمع.
- (3) استفادت الحكومة من علاقات الإنتاج والقوة الناعمة لدى الشركات العابرة للقارات في جميع المجالات. (هنالك بعض التقارير تشير إلى الفوائد التي قدمتها الشركات العابرة للقوميات لحكومة قبل الثورة). في كسر الحظر المفروض عليها من قبل أمريكا وحلفائها.
- (4) استجاب تلك الشركات لمسئولياتها الاجتماعية في مناطق مشروعاتها. كانت مساهماتها واضحة في تقديم خدمات التعليم والصحة والمياه النظيفة والطرق وغيرها، وهذا أدى إلى تحولات اجتماعية كثيرة ما كانت تتم قبل الطفرة التي حدثت في مجال البنية التحتية، ترتب عليه زيادة في الإنتاج ساهم في تسحين المداخيل ترتب عليه أيضا تغير إلى أفضل في أوضاعهم الاجتماعية، من جراء التحولات الاقتصادية والخدمية.

- لابد أن تخضع التحولات وحركات الإصلاح لحاجات المجتمع

- زيادة وارتفاع مداخيل بعض أفراد المجتمع، جراء توسع أعمال الشركات عابرة القارة في مجالات كثير لبت حاجات كثير من أبناء السودان.
- تحول العاملين بالشركات عابرة القوميات إلى مجتمع المعرفة، خطوة في الاتجاه الصحيح، تفتح الأبواب لأصحاب الطموح والهمة.
- قيام الشركات عابرة القومية بمسئوليتها الاجتماعية ساعد عدد مقدر من أبناء السودان الذين، عانوا من أهم الخدمات (صحة، تعليم، مياه شرب نظيفة طرق وغيرها)، فتح طريق التنمية البشرية أمام تلك التجمعات السكانية، القاطنة في حقول العمل الميداني لتلك الشركات.

سادساً: المجالات الثقافية:

باعتبار الثقافة نتاج لكثير من العناصر (المركب الثقافي). فعنصر القانون أوجد تحولات كثيرة في نظم الحياة السودانية. إذ ينظر البحث إلى التشريعات (دستور – قوانين) بمثابة المتغير المستقل تتأثر به المجالات الأخرى باعتبارها متغيرات تابعة. وهنالك متغير مستقل آخر تتبعه متغيرات عدة في نظم الحياة السودانية هو: التطور الذي يحدث في مجالي (التكنولوجيا والاتصالات).

فالتشريعات الواردة في الدستور الانتقالي عام 2005م والوثيقة الدستورية لسنة2019م. أثرت تأثيراً كبيراً في المنظومة القيمية(القومية)، نتج عن ذلك تضارب في القيم ونعنى بالتضارب الأعداد المقدرة من المواطنين (المحافظين) و (المتحررين) في الاتجاه الآخر. إذ استقبل المتحررون التحول من القيم القومية إلى الكونية استقبالاً حسناً باعتباره إصلاح يسير في اتجاه المصالح للجميع. بينما رفضه المحافظون، باعتباره تعدٍ سافر على المبادئ التي تربط الفرد بمجتمعه وتنظم العلاقات بين أفراده، لأنها معايير السلوك التي ارتضاه المجتمع. فمنظومة الثقافة الكونية هي قيم لشعوب أخرى لا تراع خصوصياتهم الدينية وهوياتهم القومية. قوامها الثقافة الأمريكية. وهم يتفقون مع رؤي محمد عابد الجابري[1] المتمثلة في: (العولمة الثقافية هي سياسة ثقافة الاختراق تقوم على أوهام، هدفها (التطبيع) مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري والأوهام تتمثل في وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد وهم الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير ووهم الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي).

ونلاحظ ذلك في تطبيق الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان مع التحفظ في بعض بنودها ك(سيداو) والمصادقة على ميثاق روما (المحكمة الجنائية الدولية، كمكمل للأجهزة العدلية الوطنية في يوليو2002م) التي تهتم بقضايا جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والعدوان. مبادرة السودان، إذ قام السودان، بتعديل القانون الجنائي لسنة1991 في يوليو 2009م استجابة للضغوط الخارجية خاصة قرار مجلس الأمن رقم 1593 لعام 2005م. تبع ذلك أمر تأسيس المحكمة الجنائية الخاصة بجرائم

[1] محمد عابد الجابري: المستقبل العربي – 2، 28 (2/1998م)، ص14.

دارفور ومقرها الفاشر في 3يناير2012م. تفادياً لمزيد من التدخلات الأممية من باب تحقيق العدالة لجميع أهل السودان.

لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال(سيواك)[1]:

إن موضوع هذه اللجنة، أحدث تغيرات عديدة في المنظومة القيمية بين القبائل، فتحولت نزاعاتهم من مجالس الأعراف (الجودية) في أماكن معروفة ولها قيمتها بين أطراف النزاع، إلى وزارة العدل السودانية للفصل في تلك النزاعات. وبمشاركة دولية في مقدمتها مكاتب الأمم المتحدة العاملة بالسودان، ومتابعة لصيقة من منظمات المجتمع المدني الكوني. هذه التحولات شملت مجتمعات بدوية معظم مشاكل حياتها (الصراع على الموارد الطبيعية). وهذا تحول كبير جداً مفروض بقوة القانون. هذا التحول أدى إلى تقليص دور زعماء العشائر، على حساب وضعهم الاجتماعي فكان التغير بالنسبة لهم في الاتجاه السالب، جلب لهم آثار وتداعيات، أثرت على بناء مجتمعاتهم.

أما التحولات الكبرى التي مست المنظومة القيمية القومية محلياً نذكر منها:

1/ الغاء قانون النظام العام[2].

2/وتغيير المناهج الدراسية[3].

3/ اتفاقية الغاء التمييز ضد المرأة (سيداو).

أوجدت هذه التحولات صراعاً قيمياً تميز بحدة الجدل والتهديد بالتضحية بالأنفس لنصرة قيم الدين.

لكن، هنالك فريق آخر ينظر إلى قيم الثقافة الكونية، بأن معظمها (إسلامية) نادي بها الإسلام من قبل أربعة عشر قرناً ونيف. فالإسلام يدعو للانفتاح على سائر خلق الله (كآفة للناس) لنصرة الحق ضد الباطل وكفالة الحرية الدينية، وأسس نظاماً متينا للحكم الرشيد في عصر (الخلافة الراشدة) يقوم على الشورى(التوافق) وحرر المرأة من طواقيت الجاهلية، وصان وعزز حقوق الإنسان. إذ قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب صاحب الديباجة الأصلية: (متى استعبدتم الناس وولدتهم امهاتهم أحرار). وأمر الإسلام الناس بالدخول في السلم كآفة. هذا الفريق يعتقد أن العولمة فرصة لتسويق قيم الإسلام ومبادئه

[1]/السيد سنين: صراع الموارد بين الزريقات والدينكا: رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الجزيرة –مدني 2005م ص.117 (انظر الملاحق)

[2]/قانون التعديلات المتنوعة لسنة202م.: الجريدة الرسمية العدد (1904)،202/7/17م)، ص10.

[3]/ قرار رئيس الوزراء السوداني: تجميد العمل بمقترحات المناهج الدراسية، العين الإخبارية 2021/1/6م.

الفاضلة، حتى تعم سائر خلق الله. ويتم ذلك بالدخول على المجتمعات الرقمية (الفضاء السيبراني). ونجاح العملية، يتوقف على قوة الحجة والمنطق وفن عرض الموضوعات.

فالبحث لا يهتم بالمقارنات والمقاربات وما توافق مع قيم الكونية. فالقضية الأساسية، ابراز التحولات القائمة كماً وكيفاً. ويؤمن بالدعوة إلى الوعي الذي ينتهي إلى تطبيق عملي قادر على المنافسة لتحقيق مبدأ البقاء للأصلح. والشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان (هو عين الفضاء السيبراني). فليس المطلوب الرفض المطلق (رحم الله أمريء عرف قدر نفسه). فالمطلوب تدجين إيجابيات العولمة وتحييد سلبياتها مع العمل الجاد لتسويق القيم الإسلامية السامية في السوق الكونية ووسط المجموعات الرقمية، ولعمرى هذا هو الجهاد الأكبر.

كما أن هنالك تحولات مقدرة في ثقافة الاستهلاك (مأكل، ملبس، خدمات) وطرز المساكن والعلاقات. تمثلت في وكالات المطاعم العالمية وخدمات الأنترنت والأجهزة المكملة لوظائفها. ونمط العمارة والهندسة التي تحكمها قوانين البناء والتشييد – فيدك fidic وتزايدت مكاتب التحكيم على الأسس الكونية للفصل في النزاعات.

لقد سبق تلك التحولات مجهودات تدريب عالية الجودة. نلاحظها في برامج ماكس بلاك في وزارة العدل واتيام صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة له في وزارة المالية وبنك السودان وكذلك وزارة العمل والإدارة مركز سي أي أل(أثينا). وحزم التدريبات الأخرى التي تقوم بها المؤسسات الدولية في التعليم والصحة. بالإضافة للبعثات والوفود الخارجية.

أما المتغير المستقل الثاني والذي تبعته تحولات عديدة شملت كل مجالات الحياة في السودان هو:

التطور الكبير والمتلاحق في مجال: التكنولوجيا والاتصالات:

والذي نجح في زيادة وتيرة التحولات من القومية إلى الكونية لتوفر بيئة تقنية رحبة تمثلت في:

- (شبكات الاتصالات، قواعد البيانات المختلفة والمتعددة، البرمجيات، الحواسيب، التليفونات بمختلف أنواعها والذكية على وجه الخصوص منها).
- وجود شركات اتصالات قومية وعالمية تعمل بكفاءة عالية منذ العام 1994.
- توفر الأنترنت بمواقعها العملاقة (قوقل، يوتيوب، فيسبوك. الخ)

- **وجود عدد مقدر من النشطاء الفاعلين من ذوي القدرات العالية التي وظفوها في شتي المجالات.**
- **وفي آخر تقرير للعام2020م [1]، فيما يخص الاتصالات نلاحظ الاقبال الكبير على أدوات الكونية، كما هو موضح في أدناه:**

1/ عدد مستخدمي (الأنترنت، سو شيال ميديا، مواقع التواصل الاجتماعي، التجارة الالكترونية) بلغ 13.38 مليون نسمة من جملة سكان السودان المقدرة ب 43.33 مليون نسمة. أي بنسبة 30.8%.

2/ وبلغ عدد الذين يستخدمون الهاتف الجوال 32.83 مليون نسمة بنسبة 75.76%.

3/ وبلغت الحسابات النشطة على السوشيال ميديا 1.3 مليون.

(مع ملاحظة عدد الأطفال وكبار السن والأميين الذين تنقصهم القدرة على تلك الاستخدامات).

أن ثورة الاتصالات تعتبر أم الثورات العاتية، التي جابت كل انحاء المعمورة. فالسودان، لم يسلم من إيجابيات وسلبيات تلك الثورة، فعلى مدار اليوم تنفعل كل جوانب الحياة بالأنشطة المعولمة على مستوي القطاعين العام والخاص، نذكر منها: الايصالات المالية، المقاصة الالكترونية، التذاكر الالكترونية، سداد الفواتير والتحويلات المالية، التسوق، الخدمات الصحية والتي وصلت إلى متابعة كبار الأخصائيين العالميين لعمليات جراحية تتم داخل السودان من مكاتبهم. هذا على سبيل المثال لا الحصر. ولمزيد من التأكيد ظهور ونمو المصطلحات المرتبطة بالكونية عند كل أهل السودان، نذكر منها (الشبكة طاشة)[2]. وتتضح جلياً التحولات الثقافية في عنصر اللغة والتي اجتاحت كل أنحاء السودان وخاصة تلك التي نحتت على قوالب أحرف اللغة العربية نذكر منها (نفرمط ونسطب والمس كول) فأصبحت رجع الصدى الأوضح حتى عند الأميين.

إن وسائل التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) كانت رأس الرمح في تغيير حكومة المؤتمر الوطني والتي حكمت البلاد لفترة ثلاثة عقود والتي نظر الكثيرون لتغييرها إن لم يكن مستحيلاً إنه في غاية الصعوبة من شدة قبضتها على مفاصل الدولة.

---

[1]/ راديو دبقنا: تقرير اخباري بتاريخ2020/2/18م

[2]/ مصطلح يعني. انقطاع خدمات الأنترنت أو الاتصال بصفة عامة.

إن المجتمع الكوني كان مشاركاً في التغيير ولعب دورا كبيرا. بداية من تفعيل شبكات الناشطين عبر الفضاء الرقمي، إذ وجد استجابات عالية من المشاركين غير السودانيين على مستوي الحكومات والأفراد. الذين ناصروا (تجمع المهنيين) الذي قاد الثورة ضد حكومة عمر البشير. إن سر انتصار تجمع المهنيين، اعتماده على وسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت الحدود إلى أفراد المجتمع الكوني. وينظر كثيرون إلى أن المجتمع الكوني نجح في عمليات التعبئة وتنظيم الحشود على أرض الواقع. وفضحت منصات التواصل الاجتماعي كل انتهاكات عناصر الأمن السوداني، إذ سهام ذلك في تراجع شعبية المؤتمر الوطني، بل استطاعت تلك المنصات من استقطاب كثير من المناصرين للمؤتمر الوطني والشعبي ومشاركتهم في المظاهرات والاعتصامات في السوح العامة.

هنالك مجموعات فضائية كثيرة شاركت بقوة في التغيير، نذكر منها: (تجمع المهنيين السودانيين، عبر الفيسبوك وتويتر وكان بوصلة التحركات على أرض الواقع: صفحات حوش، صفحات منبر شات، بُري أهل وأحباب، الصحافي منعم سليمان، عثمان ذو النون، ناصف صلاح الدين (مونتي كارلو)، محمد جمال (ميدو) والصحافية شمائل النور ونظام سراج الدين) وآخرون كثر نشطوا في مجالات كثيرة ومختلفة كانت محصلتها سقوط حكومة المؤتمر الوطني.

إن نجاح ثورة ديسمبر 2018م، يعتبر من أكبر أحداث التغير الاجتماعي في العالم الذي لم نشهد له مثيل وخاصة فيما يتعلق بسلمية المظاهرات. يعتبر كذلك من أسرع التحولات التي صاحبت الثورة وما زالت التحولات تتلاحق. لقد كان للثورة الفرنسية الريادة (قصب السبق) كمصدر لإلهام الشعوب المضطهدة، لكن الذي حدث في السودان في الفترة من (ديسمبر 2018م حتى ابريل 2019م) يعتبر حدث متفرد بكل المقاييس.

- ايجابيات التحول من القومية إلى الكونية:

- **تبنت الثقافة الكونية مجموعة من القيم الإنسانية السامية، التي نشرها الإسلام من قبل اربعة عشر قرنا ونيف. هي موضع رضا وقبول للسواد الأعظم من أهل السودان.**
- **أصبحت المُشاركة في المؤتمرات أكثر سهولة باستخدام وسائل الاتّصال الحديثة، فظهرت مؤتمرات الفيديو (Video Conferences) والتي أغنت المُوظّف من السفر والتنقُّل.**

- ساهمت الثقافة الكونية في زيادة نشر المعرفة والتقنية على وجه الخصوص.
- الآلة الإعلامية الكونية الضخمة والمصحوبة بالصوت والصورة، يمكن استغلالها في نشر القيم السامية التي تتقاطع فيها مصالح الإنسانية، بقليل من الجهد.
- تسهيل كل الخدمات الواردة في هذا البحث، يعتبر نقلة نوعية توفر الوقت والمال، لسائر أهل السودان.
- يمكن للثقافة الكونية(المادية) المساعدة في حلحلة مشاكل السودان المزمنة، إذا ما أحسن توظيفها.

سلبيات التحول من القومية إلى الكونية:

إن التحولات الكبرى التي مست المنظومة القيمية القومية، أوجد ما يعرف بتضارب القيم، أوجد تحولاً في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي.

- تغير نمط الاستهلاك التقليدي إلى ثقافة الاستهلاك المرتبطة بالشركات عابرة القارات.
- تحول كبير في ثقافة المأكولات والمشروبات كما هو ملاحظ في الاقبال الكبير على المأكولات التي تنتجها وكالات الشركات العابرة للقارات (فراخ الكنتاكي، الهامبرجر ومشروبات الكوكاكولا وغيرها).
- يعتبر هذا التحول عملية إحلال وأبدال لثقافة الاستهلاك القومية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات وينعكس أثره على الخدمات الضرورية (صحة، تعليم، كهرباء، ماء.. الخ).
- ضعف الاعلام القومي أمام الاعلام الكوني وعدم قدرته على المنافسة حتى تصل الرسالة الإعلامية القومية خالصة للمتلقين.

- لا بد أن تخضع التحولات وحركات الإصلاح لحاجات المجتمع

- تبنى العولمة لنشر القيم الإنسانية السامية التي نادى بها الإسلام، يعتبر من الأعمال المرحب بها ويجب التعاون مع مثل هذه المساهمات.
- ترتكز الكونية على العلم والمعرفة والتطور المستمر لهما. هذه من جلائل الأعمال لكافة الناس والمجتمع السوداني أكثرهم حاجة لذلك.

التوصيات

1. **تطوير البرمجيات التي تخدم الحكومة الإلكترونية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.**
2. **تسهيل عمليات الاندماج أو(التوجه) أو (التحول) نحو المجتمع المعرفي لبناء مجتمع قوي وقادر على التعامل الأمثل مع متطلبات الكونية.**
3. **الإسراع بقيام المؤتمر الدستوري للتوافق على إعداد دستور دائم للسودان.**
4. **توفير خدمات انترنت تتميز بالسرعة والكفاءة العالية حتى يتمكن أفراد المجتمع من الحصول على كل ما يطلبونه**
5. **ربط عمليات الإنتاج بأحدث أساليب الاتصال وتقنية المعلومات.**
6. **العلاقات الدولية، هنالك إطار قانوني لكل ما هو دولي فيه تمثل الدولة القومية أساسياً). يجب الاستفادة من هذه النتيجة، لتأسيس إطار قومي(سوداني)، يعزز مصالح السودان ويستوعب مصالح الغير بأقل تكلفة.**
7. **السعي لتحقيق مقولة (الكوني مصدره القومي، حتى يتسنى للقائمين على الأمر تحقيق أكبر المكاسب من خلال توجهاتهم نحو الانفتاح على النظم الكونية لتوجيه المسار نحو مصالح السودان وعدم الرضوخ للهيمنة وقوة النفوذ**
8. **ينبغي على أفراد المجتمع السودان مواكبة التطور التكنولوجي والاتصالي خطوة بخطوة، حتى تتحقق لهم إيجابيات الكونية على الوجه الافضل.**
9. **على المجتمعات السودانية المحافظة، مجابهة الثقافات الدخيلة التي لا تتسق وغالبية توجهات أهل السودان بالعمل المميز الذي يتبع القول وعرض ثقافاتهم القومية في سوق الكونية للتأثير على الضلالات والاباطيل التي تتسرب إلى العامة من باب التسلية والملذات العارضة. ليسود مبدأ (البقاء للأصلح). بدلاً عن تلك الأباطيل.**
10. **العمل الجاد والمتواصل لرفع الوعي عند استخدام كل التطبيقات وخاصة المالية، حتى يتمكن عملاء البنوك من حماية أرصدتهم ذاتياً.**

قائمة المراجع

1- أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، الطبعة الجديدة مكتبه لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت 1993.

2- التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول 2009/5/17م.

3- السيد سنين: صراع الموارد بين الزريقات والدينكا: رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزيرة، مدني 2005م.

4- الشرعية الدولية لحقوق الإنسان: صحيفة وقائع رقم (2)، جنيفا 1996.

5- الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م: الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد (1895 -3اكتوبر2019م)،

6- دستور جمهورية السودان: وزارة العدل، مطابع التصوير الملون، الخرطوم 1998

7- دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م. مطبعة جامعة الخرطوم، وزارة العدل، الخرطوم ،2005.

8- دراسة الأمم المتحدة (الاسكوا) بناء سياسات فعالة للنظام الهيكلي والتشغيلي للابتكار ونقل التكنولوجيا في السودان، سبتمبر2017م).

9- مرسوم جمهوري رقم (18) لسنة 2008م.

10- محمد عابد الجابري: المستقبل العربي – 2، 28 (1998/2م).

11- ساسيكا ساسن: علم اجتماع العولمة، ترجمة على عبد الرازق حلبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2014م.

12- عبد السلام حسن عبد السلام: مبادرة ريدرس، لإصلاح التشريعات، الخرطوم ،2008.

13- عبدا الرحيم بلال: تاريخ المجتمع المدني في السودان: مؤسسة فريدريش ألبرت – 2004م.

14- صادق جلال العظم: محاضرة ندوة الثلاثاء مايو 1990م

15- قانون مشروع الجزيرة والمناقل2021م: جريدة التغيير، بتاريخ 2021/7/8م

16- قانون التعديلات المتنوعة لسنة2020م.: الجريدة الرسمية العدد (1904)،202/7/17م)، ص10.

17- قرار رئيس الوزراء السوداني: تجميد العمل بمقترحات المناهج الدراسية، العين الإخبارية 2021/1/6م.

18- ريدرس ومركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة: ورقة خيارات، مبادرة إصلاح القانون الجنائي، فندق مريديان الخرطوم،12-13 فبراير2008.ص،5،6،8.

19- ريدرس ومركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة: ورقة خيارات، مبادرة إصلاح القانون الجنائي، فندق مريديان الخرطوم،12-13 فبراير2008.ص،5،6،8.

20- راديو دبنقنا: تقرير اخباري بتاريخ2020/2/18م

21- تلمسان الكندية تحرج من صناعة النفط في السودان: قناة الجزيرة الإخبارية، 2002/10/31م.

22- تقرير بنك السودان المركزي 2019/2018م.

الملاحق

(1)

تاريخ المجتمع المدني في السودان

مرحلة الاستعمار: –

- **أندية الخرجين (1918). مؤتمر الخريجين (1938). النوادي الثقافية والجمعيات الثقافية. النقابات المنظمات الجماهيرية الطلابية والنسوية والشبابية.**
- **المنظمات الخيرية.**
- **المنظمات القاعدية.**

مرحلة ما بعد الاستعمار:

- **الستينات: الحركات الإقليمية، جمعيات تنمية القُرى في المراكز الحضرية.**
- **السبعينات: التمدن– قضايا بيئية واجتماعية مثلاً الأطفال المشردين.**
- **الثمانينات: النزوح نتيجة للحرب الأهلية والكوارث الطبيعية، تقديم الخدمات للنازحين.**
- **التسعينيات: المجموعات الدفاعية.**

(2)

لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال (سيواك)

لجنة القضاء على اختطاف الناس والأطفال(سيواك)

ويعاب على الحكومات السودانية منذ الاستقلال وحتى إبريل 1999م. عدم الاهتمام لمواجهة المشاكل بغية الوصول لحلول عاجلة ناجعة، بل أصبحت تلك المشاكل إرثاً تاريخياً يثقل كاهل الأجيال وبالرجوع إلى دور حكومة الإنقاذ الوطني التي تولت مقاليد الحكم في يونيو 1989م. ونتيجة لتوجهاتها العقائدية، ضيقت الدوائر الأجنبية بمساندة الأمم المتحدة الخناق على حكومة السودان ونجم عنه حملة أجنبية شرسة تحمل جملة من الادعاءات من بينها الرق. وظلت تتهم السودان باستمرار بانتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وفي هذا السياق. دار حوار طويل بينهم، نجم عنه اتفاق سيواك في إبريل 1999م في دورة الأمم المتحدة (الدورة 588) المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الإنسان البند (9) من جدول الأعمال.

انقسم المجلس إلى مجموعتين الأولى بقيادة الاتحاد الأوربي (أكثرية) والثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (أقلية) حيث كان للولايات المتحدة مشروع تدعو له بإدانة السودان بممارسة الرق. أما الاتحاد الأوربي يعتقد وبناء على تقارير المنظمات التابعة له العاملة بالسودان أن الذي يجري في السودان ليس رقاً إنما هنالك حالات اختطاف للنساء والأطفال وبالاتفاق مع ممثلي حكومة السودان (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان) على هامش الاجتماعات اتفق الطرفان. فجاء البند (4) الفقرة (هـ) في اجتماع الدورة (588) تدعو حكومة السودان إلى القيام بما يلي: - التحقيق في التقارير المتعلقة بحدوث اختطاف للنساء والأطفال في إطار النزاع الدائر في جنوب السودان ومحاكمة أي شخص يشتبه في قيامه بدعم مثل هذه الأنشطة أو المشاركة فيها وتيسير العودة الآمنة للأطفال المتأثرين، إلى أسرهم كمسألة ذات أولوية. وقبول إجراءات من بينها القيام بتحقيق متعدد الأطراف في: أسباب اختطاف النساء والأطفال الذين يخضعون للعمل القسري أو غير ذلك من الظروف المماثلة، فضلاً عن السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على هذه الممارسة.

وبتلك الدعوة وقبول حكومة السودان لها والمباشرة في تنفيذها، تكون قد طوت صفحة اتهامات الرق وظل البند (9) إلى أن أُسقط المشروع الذي قدمه الإتحاد الأوربي بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان في أبريل 2003م الدورة (59.)

(3)

الشركة الصينية الوطنية للبترول ترفض اتهامها باستغلال النفط في السودان

2010:05:20.13:15

أصدرت الشركة الصينية الوطنية للبترول يوم 17 مايو الحالي، تقريرها السنوي لعام 2009 حول المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى تقريرها السنوي حول المسؤولية الاجتماعية للبلد " الشركة الصينية الوطنية للبترول في السودان" المتضمن رفضها لاتهامات وسائل الاعلام الغربية الشركة الصينية الوطنية للبترول باستغلالها حقول النفط في السودان وان تواجدها في السودان نوع من أنواع الاستعمار الحديث وغيرها من الاتهامات الغير مقبولة.

وحسب ما ذكرته صحيفة" بكين تايمز "، فان التقرير الذي نشرته الشركة الصينية الوطنية للبترول تضمن شرح واضح حول تاريخ التعاون الصيني السوداني في

مجال النفط. حيث ان التعاون في مجال النفط بين الصين والسودان بدأ عند زيارة الرئيس السوداني الى الصين عام 1995، حيث قرر الزعيمان تنفيذ التعاون بين ا لجانبين في مجال النفط، وهذا ما فتح الباب امام التعاون في مجال التعاون بين البلدين. وبعد 15 عاما من التعاون تحولت السودان من دولة مستوردة الى النفط الى دولة مصدرة للنفط، كما استطاعت بناء منظومة صناعية حديثة وإنهاء الاعتماد على المنتجات النفطية المستوردة على المدى الطويل، كما استطاعت السودان البلد الوحيد من بين البلدان الافريقية الى الحفاظ على نمو اقتصادي عالي. واعتبارا من نهاية عام 2009.

بلغ عدد العمال السودانيين في المشاريع النفطية الصينية في السودان 95%، وبلغ عدد الموظفين التقنيين في مجال البناء والخدمات الى 75%. وعليه فان اجمالي عدد فرص التوظيف المحلي التي وفرتها الشركة الصينية الوطنية للبترول في السودان قد بلغت 80 ألف فرصة عمل. /صحيفة الشعب اليومية أونلاين/

(4)

جدول رقم (2-2)

وسائل الدفع الإلكترونية بنهاية عامي 2018 و 2019

التاريخ	عدد البطاقات المصرفية	عدد بطاقات المحفظة الالكترونية	عدد الحسابات في نظام الدفع عبر الموبايل	عدد الصرافات الآلية	عدد نقاط البيع
2018/12/31م	3,962,127	885,064	5,596,482	1,596	16,162
2019/12/31م	4,006,471	1,087,572	7,571,522	1,591	32,384
نسبة الزيادة (%)	1.1	22.9	35.3	(0.3)	100.4

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

جدول رقم (2-1)

عدد وحجم المعاملات في نظام الدفع عبر الموبايل بنهاية عامي 2018 و 2019

معاملات المشتركين	عدد المعاملات		نسبة الزيادة	حجم المعاملات بالجنيه		نسبة الزيادة
	2018	2019		2018	2019	
خدمات (شحن رصيد – دفع فواتير- تحويلات مالية....الخ)	4,433,136	5,043,729	%13.8	1,061,842,928	2,186,670,184.09	%105.9
الايداعات والسحوبات	*414,031	600,062	%(84.4)	1,073,751,065	1,691,409,378.0	%57.5

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

- بيانات معدلة